### مع ارتفاع الطلب الناجم عن زيادة السكان والنمو الاقتصادي

# «أورينت بلانيت»: 76 مليار دولار استثمارات مشاريع المياه خلال العقد الماضي

- دول مجلس التعاون تستحوذ على 50 في المئة من إجمالي طاقة العالم لتحلية المياه
- 40 % زيادة في قدرات المنطقة على التحلية خلال السنوات الخمس المقبلة

نضال أبوزكي

أشار تقرير «أورينت بلانيت للأبحاث»، الوحدة المستقلة التابعة لـ «مجموعة أورينت بلانيت»، الصادر مؤخرا تحت عنوان «إدارة المياه والاستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي: معالجة شح المياه والاستهلاك في المنطقة»، إلى أن دول الخليج العربي تعد من بين المناطق الأعلى استهلاكا للمياه في العالم، حيث تشهد ارتفاعا متواصلا في الطلب على المياه، في ظل الزيادة في عدد السكان والنمو الاقتصادي والاجتماعي المطرد في هذه الدول.

وقال مدير عام «مجموعة أورينت بلانيت» نضال أبوزكي ان «يقدر عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 50 مليون نسمة، وهذا الرقم مرشح للزيادة بحوالي 14 مليون نسمة بحلول العام 2050. وبالنظر إلى هذه المؤشرات، فإنه من المتوقع أن يكون هناك ارتفاع في الطلب على المياه في المنطقة، كما أن نمط الحياة السائد والقائم على الاستهلاك الكثيف للمياه، إضافة إلى النمو الاقتصادي المطرد، سيزيد من الفجوة بين العرض والطلب على المياه مستقبلا».

وأشار التقرير إلى أن متوسط استهلاك دول مجلس التعاون الخليجي سيصل إلى 33.733 مليون متر مكعب من المياه بحلول العام 2050. ومع المخزون المستقلي المتوقع للمنطقة، والبالغ 25.855 مليون متر مكعب فقط، فإن دول الخليج العربي ستحتاج إلى ما نسبته 77% إضافية من المياه لتلبية احتياجات سكانها بعد 30 عاما من الآن بحسب نفس الدراسة.

وتكشف تقديرات أخرى متخصصة عن رقم أعلى يشير إلى أن الطلب السنوي على المياه في دول المجلس سيصل إلى أكثر من 50 مليون متر مكعب بحلول العام 2030. ولحساب هذا الرقم المتوقع، تم أخذ معدلات النمو السكاني الحالية وطرق إدارة وممارسات استخدام المياه وأنماط الاستهلاك في المنطقة في الحسبان.

كما لفت التقرير إلى أن انخفاض معدلات إعادة استخدام وتدوير المياه يضع ضغطا كبيرا على صناعة المياه في المنطقة بصرف النظر عن النمو السكاني والاقتصادي في المنطقة.

ولمواجهة مشكلة شح المياه العذبة، التي تتفاقم بسبب عدم الهطول المنتظم للأمطار وارتفاع معدل التبخر وتأثيرات تغير المناخ، يعتمد سكان دول مجلس التعاون الخليجي على المياه الجوفية لسد احتياجاتهم من مياه الشرب وغيرها من الاحتياجات اليومية. كما تعتبر عمليات تحلية المياه ومعالجة المياه العادمة من بين المصادر الرئيسة للمياه في الدول الخليجية، التي استثمرت خلال العقد الماضي 76 مليار دولار في العديد من مشاريع المياه، وفقا لدراسة أعدتها «ميد بروجيكتس». وبالمقابل، تم إنشاء عدد من محطات معالجة المياه العادمة لري الحدائق والمنتزهات والمسطحات الخضراء كما تشير الدراسة.

وفيما يتعلق بتحلية المياه، يشير تقرير متخصص صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية إلى أن أكثر من 50% من إجمالي طاقة العالم لتحلية المياه هي في دول مجلس التعاون الخليجي، ما يجعلها من بين دول العالم الرائدة في مجال تحلية مياه البحر. كما يشير التقرير إلى أن حوالي 57% من محطات تحلية المياه في العالم توجد في دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة مع 3% في مناطق الشرق الأوسط الأخرى، و40% في بقية دول العالم.

أما بالنسبة لقدرة دول مجلس التعاون الخليجي المشتركة على إنتاج المياه المحلاة، فمن المتوقع أن ترتفع بشكل كبير، وبنسبة 40% صعودا من 18.18 مليون متر مكعب حاليا في اليوم إلى أكثر من 25 مليون متر مكعب في اليوم خلال السنوات الخمس المقبلة.

وفي حين أن تحلية المياه توفر الإمدادات اللازمة من المياه، إلا أن تقرير «أورينت بلانيت للأبحاث» يشير إلى أن هذه العملية مكلفة وتستهلك الكثير من الطاقة وتسهم كذلك في التدهور البيئي. وأورد التقرير أن تكلفة تشغيل وصيانة محطات تحلية المياه تتراوح من 1.000 إلى 2.000 دولار للمتر المكعب الواحد من المياه. كما أن التنوع البيولوجي البحري معرض للخطر أيضا جراء الآثار البيئية المترتبة على عمل هذه المحطات.

وإدراكا منها لهذه المخاطر، تسعى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي إلى البحث عن مصادر بديلة أكثر استدامة للمياه من أجل تقليل اعتمادها الكبير على محطات تحلية المياه المعروفة بتكاليفها المالية الباهظة وتأثيراتها البيئية المضرة.

وأضاف أبوزكي: «تنطوي عمليات تحلية المياه، شأنها شأن العمليات الصناعية الأخرى، على مخاطر بيئية ينبغي فهمها وتقليل أثرها. وتدرك دول مجلس التعاون الخليجي هذا الواقع جيداً، حيث تبحث عن حلول أخرى أكثر استدامة، بما في ذلك تحلية المياه عن طريق استخدام الطاقة الشمسية وغيرها من مشاريع الطاقة الصديقة للبيئة. وتتوقع أن تضاعف الحكومات الخليجية من جهودها في هذا السياق، من أجل مواكبة الاحتياجات المتنامية لسكان المنطقة من المياه.»

وتمتلك كافة حكومات المنطقة خططاً مستقبلية لمشاريع المياه، حيث تقوم باستثمار مليارات الدولارات في قطاعات المياه، وتحديداً في مجالات تحسين تقنيات تحلية المياه أو محطات التحلية العاملة بالطاقة الشمسية وغيرها. كما تشمل المبادرات الأخرى لهذه الدول مشاريع معالجة المياه الجوفية، وعمليات التحلية الموفرة للطاقة، ونقل وتوزيع مياه الشرب والمياه الصناعية، وجمع المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها.

وأصبح استخدام تقنيات المياه المتقدمة عاملاً حيوياً في دول مجلس التعاون الخليجي، هذا فضلاً عن اعتماد القطاع الحكومي على استراتيجيات وبرامج أخرى من شأنها أن تساعد على حل المشكلة الملحة المتمثلة في شح المياه. ومن بين البرامج التي اعتمدتها دولة الإمارات في هذا الإطار، استراتيجية الأمن المائي 2036 واستراتيجية دبي المتكاملة لإدارة الموارد المائية 2030 واستراتيجية إدارة الطلب على الطاقة.

وحدد التقرير مجموعة من المبادرات الأخرى التي تساعد على تسريع رحلة المنطقة نحو الاستدامة، بما في ذلك تعزيز الوعي العام وتقديم الدعم للابتكارات والاختراعات وتنفيذ السياسات الحكومية وإطلاق برامج فعالة لإدارة المياه.

ومن المرجح أن ينجم عن الدعم المقدم للابتكارات والاختراعات حلولاً ذكية لمعالجة شح المياه، إذ يجب تطوير التقنيات الحالية بشكل أكبر مع التركيز على تقليل الآثار الضارة وتحسين المزايا الحالية، حيث ستحمي التكنولوجيا المتقدمة الموارد المائية لسنوات قادمة.

وأشار تقرير «أورينت بلانيت للأبحاث» أيضا إلى أن نمط الحياة المتبع في بعض الدول العربية، خاصة دول الخليج، يتسم بالإفراط في استهلاك المياه، ويرجع ذلك في جزء منه إلى الدعم الحكومي المقدم لقطاع المياه. وللتأقي الهدر في استهلاك المياه، تعمل دول الخليج العربي على تكثيف جهودها لإعادة استخدام كافة المياه العادمة، التي تعد مصدر ماء عذب أرخص وأكثر ملاءمة للبيئة. وفي مجال صيانة الحدائق، يمكن الاستفادة من انظمة الري الموفرة للمياه لتقليل استخدام المياه، كما يمكن للأسر الاستفادة من مياه الأمطار وكذلك معالجة تسرب المياه في الأنابيب لمنع الهدر.

وأكد تقرير «أورينت بلانيت للأبحاث» أن باستطاعة دول مجلس التعاون الخليجي معالجة شح المياه بكفاءة، إذا ما تم تنفيذ السياسات التي تشجع على إدارة المياه بفعالية. ويرى التقرير أنه من خلال اتباع السياسات الصحيحة والتنفيذ الفعال لبرامج ترشيد المياه، فإنه سيتم على الأرجح التوصل إلى حلول فعالة لمعالجة مشكلة نقص المياه في هذه الدول. وأورد التقرير أن هذه الحلول يمكن أن تأخذ شكل تقنيات تحلية المياه عن طريق استخدام الطاقة المتجددة، وتدابير الترشيد، وتركيب واستخدام حلول الطاقة المتجددة في قطاعات أو نشاطات أخرى.

### للعام التاسع على التوالي

# «الوطني» أفضل بنك في جودة خدمة العملاء بالكويت للعام 2019

جانب من تسليم الجائزة

حاز بنك الكويت الوطني على جائزة أفضل بنك في جودة خدمة العملاء بالكويت للعام 2019 ضمن مؤشر «سيرفس هيرو» لجودة الخدمة، وذلك للعام التاسع على التوالي.

وقد تسلم بنك الكويت الوطني الجائزة ضمن حفل تسليم الجوائز السنوية الذي أقامته مؤسسة «سيرفس هيرو» وبحضور ممثلي البنك من مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية وهم: مدير إدارة الفروع المحلية في بنك الكويت الوطني غدير العوضي، مدير اول في إدارة الفروع المحلية حمد الورع، المدير التنفيذي للخدمة الهاتفية في بنك الكويت الوطني تامر علام، ومدير اول في إدارة جودة خدمة العملاء إيمان حسين ومدير الخدمة الهاتفية محمد منصور، بالإضافة إلى قيادات كبرى الشركات التي تعمل في قطاعات مختلفة بالسوق الكويتي. ويُعد «سيرفس هيرو» من أبرز المؤشرات التي تقيس جودة الخدمة التي يتم تقديمها للعملاء وخاصة في ظل الشراكة التي تجمعه مع مؤشر رضا العملاء الأمريكي، وكذلك تطبيقه لمبادئ الجمعية الأوروبية لإبداء الرأي وبحوث التسويق ESOMAR . بالإضافة إلى تعاونه مع مجلس استشاري مستقل لضمان الالتزام بأفضل النتائج المحايدة والموضوعية، بما يعكس بدقة آراء العملاء.

وتستند جائزة أفضل بنك في جودة خدمة العملاء بنسبة 100% على تقييم المشاركين في الاستفتاء لمئات الشركات العاملة في الكويت. ويشمل المقياس ثمانية ركائز وهي: الثقة بالمنتج، سرعة الخدمة، جودة المنتج، السعر مقابل القيمة، موقع الشركة، سلوك الموظفين، مركز الاتصال والموقع الإلكتروني. كما يقوم المؤشر بقياس مستوى الرضا بصفة عامة.

وبهذه المناسبة أعلنت مدير إدارة الفروع المحلية في بنك الكويت الوطني غدير العوضي قائلة: «نسعى إلى تحقيق أعلى مستوى من رضا العملاء من خلال حرصنا على تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتميزة والتي تناسب تطلعات عملائنا، معتمدين في ذلك على التواصل المستمر معهم من أجل تفهم احتياجاتهم وإجراء دراسات واستطلاعات متعددة لكافة المنتجات والخدمات التي نقدمها قبل إطلاقها لضمان تطبيقها أكثر المستويات العالمية تطوراً».

وأضافت العوضي قائلة: «تساهم استراتيجيتنا للتحول الرقمي وبشكل كبير في زيادة مستوى رضا العملاء خاصة عندما تنعكس على المنتجات والخدمات الرقمية التي نقدمها، حيث زاد مستوى رضا العملاء على برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل إلى 95% خلال العام 2019 وقد جاء ذلك بالتزامن مع إطلاق 17 خدمة جديدة بالإضافة إلى تحسينات مستمرة على مدار العام».

وتابعت العوضي قائلة: «لدينا خطة واضحة يقوم بتنفيذها فريق عمل محترف، يعمل في بيئة عمل مميزة تتسم بأعلى مستويات التنسيق بين كافة الأقسام والإدارات وذلك لضمان توفير أفضل خدمة للعملاء والمساهمة في إثراء تجربتهم المصرفية».

واختتمت العوضي حديثها متحدثة عن حرص بنك الكويت الوطني على تحفيز موظفيه لتقديم أفضل خدمة للعملاء، وذلك ليس فقط من خلال الاعتماد على الدورات التدريبية التقليدية فحسب، بل ايضا عن طريق ابتكار وسائل جديدة ومتميزة للتواصل مع الموظفين وتقديم أفضل الخبرات لهم بأساليب حديثة وخارجة عن المألوف.

هذا وكان بنك الكويت الوطني قد أطلق في الفترة الأخيرة العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية التي اتسمت بمستوى عال من الجودة والتي حازت على ثقة العملاء، وأبرز تلك الخدمات تتمثل في التحديثات على برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل وخدمة الدفوعات الإلكترونية الأكثر تطورا.

> **العوضي: نهدف لتحقيق أعلى مستوى من رضا العملاء بتقديم أكثر الخدمات تميّزاً**

# أرباح «كفيك» تنمو 383 في المئة خلال 2019

طارق البحر

رهام الغانم

أعلنت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) عن نتائجها المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 محققة نموا في صافي الأرباح للشركة الأم بنسبة 383% والتي بلغت 687.8 الف دينار بواقع ربحية 2.2 فلس للسهم عن عام 2019 مقارنة بارباح بلغت 142.3 الف دينار بواقع ربحية 0.5 فلس للسهم في 2018. وبهذه المناسبة، أكدت رئيس مجلس الإدارة رهام فؤاد الغانم قائلة : " اننا مستمرين في إستراتيجيتنا القائمة على تنويع مصادر الدخل من أوعية إستثمارية مختلفة والاعتماد على توليد إيرادات وتدفقات نقدية من انشطة خدمات التمويل وإدارة الأصول والاستثمارات المدرة وليس الاعتماد على المضاربة في اسواق المال فقط ". كما اضافت الغانم، انه إستطاعت ادارة الشركة المختلفة المتمثلة في قطاع خدمات التمويل وقطاع إدارة الأصول وقطاع الاستثمار في تحقيق نماذج اعمال متوازنة، حيث نجح قطاع الاستثمار في التخارج من بعض الإستثمارات الغير مدرة خلال 2019 محققة ارباح من تلك التخارجات، و استطاع قطاع التمويل المحافظة على إيرادات تمويل مستقره حيث بلغ إجمالي إيرادات التمويل 1.9 مليون دينار في عام 2019 مقارنة بإيرادات 2 مليون دينار في عام 2018 على الرغم من إنخفاض إجمالي محفظة التسهيلات الإئتمانية خلال عام 2019 بنسبة 16% مقارنة بعام 2018، كما نجح قطاع إدارة الأصول خلال عام 2019 في زيادة حجم الأموال المدارة بقيمة 23 مليون دينار وبنسبة 10% مقارنة بعام 2018.

واضاف نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي طارق مشاري البحر قائلا: "تتمتع الشركة حاليا بمركز مالي قوي يؤهلها لمرحلة نمو في أعمالها حيث بلغ إجمالي موجودات الشركة 57.6 مليون دينار، فيما بلغ إجمالي المطلوبات 17.2 مليون دينار، كما انخفضت مديونيات الشركة بنسبة 16% والتي بلغت 10.9 مليون دينار عن عام 2019 مقارنة بمبلغ 12.9 مليون دينار في 2018 مما يعكس إلتزام الشركة بخدمة سداد مديونياتها بشكل منتظم، كما ان "كفيك" في وضع مستقر ومطمئن، وقد تخطت الصعاب وباتت تحظى بثقة مطلقة من البنوك، حيث حصلت الشركة على تمويل جديد من أحد البنوك التقليدية بالكويت بنحو 1.5 دينار و ذلك لتمويل التوسع في انشطتها، كما بلغت حقوق الملكية لمساهمي الشركة الأم 39.1 مليون دينار.

### ملتقى أعمال مشترك يتناول مشاريع استثمارية في البلدين

# الروضان يفتتح معرض «صنع في قطر» بالكويت اليوم

يفتتح الوزير خالد ناصر الروضان وزير التجارة والصناعة وعلي بن احمد الكواري وزير التجارة والصناعة القطري، اليوم فعاليات معرض صنع في قطر ٢٠٢٠ والذي يقام في القاعة رقم ٤ بمعرض الكويت الدولي تحت الرعاية الكريمة لسمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتي، وتستمر فعالياته لأربعة أيام، ويسبقه في صباح نفس اليوم افتتاح ملتقى الاعمال القطري الكويتي المشترك والذي يقام في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وتشارك في المعرض الذي تنظمه غرفة قطر بالتنسيق مع غرفة الكويت، نحو ٢٢٠ شركة صناعية، كما يحضر المنتدى أكثر من ٧٠ رجل اعمال قطري، ويتوقع مشاركة نحو ١٠٠ رجل اعمال كويتي.

وسوف يتحدث في الجلسة الافتتاحية للملتقى الشيخ خليفة بن جاسم ال ثاني رئيس غرفة قطر، وعبد الوهاب الوزان نائب رئيس غرفة الكويت وعبد العزيز ال خليفة الرئيس التنفيذي لبنك قطر للتنمية.

وسيتم خلال ملتقى الاعمال استعراض مجموعة من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات امام رجال الأعمال القطريين والكويتيين، مما يدعم تنفيذ مشروعات واستثمارات جديدة في كلا البلدين، حيث يضم الملتقى جلستي عمل، الأولى بعنوان "مناخ الاستثمار وفرص التعاون المشترك"، والثانية بعنوان " فرص التعاون في القطاع الصناعي ومصادر الطاقة المتجددة".

جانب من التجهيزات للمعرض

وقد أكملت غرفة قطر كافة الاستعدادات لانطلاق المعرض والذي يضم خمسة قطاعات صناعية،وهي الصناعات الغذائية والمشروبات، والاثاث والمفروشات، والبتروكيماويات، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات المتنوعة، حيث اكتملت كافة الاستعدادات والتجهيزات اللوجستية لاستقبال زوار المعرض، للتعرف على الصناعات القطرية والمنتجات التي تقدمها الشركات المشاركة، حيث يشكل المعرض منصة تجمع المصانع والشركات والمشاريع الصناعية بدولة قطر تحت سقف واحد امام زوار المعرض من الجانب الكويتي.

وتعتبر النسخة الحالية من المعرض هي الثامنة في تاريخه منذ الانطلاقة الاولى عام 2009، والثالثة خارجيا، والثانية خارج قطر في ظل الحصار المفروض على الدولة منذ نحو ثلاث سنوات.